الأمم المتحدة

A/64/189

الجمعية العامة

Distr.: General
29 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

تقرير مرحلي عن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بطلب الأمين العام في الفقرة ٥١ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (انظر A/CONF.212/7)، تعرض هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن مسألة المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، مع مراعاة جميع المبادرات القائمة.

* A/64/150.

250809 250809 09-43238 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – مقدمة

١ - سلَّم توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية[١] ''بقيمة تقصي مصادر تمويل مبتكرة'' (الفقرة ٤٤) وفتح الباب أمام عملية تحولت إلى محاولة بعيدة المدى لتجريب مجموعة متنوعة من الآليات الجديدة وتنفيذها، وحشد بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أشار الأمين العام إلى أن ''فترة ما بعد مونتيري تشهد مرحلة مزدهرة في عدد مبادرات التمويل الجديدة للتنمية وتنوعها''. وفي سياق روح جديدة للشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، قامت تجمعات مختلفة ببحث مشترك عن طرائق مبتكرة من أجل جمع الأموال لتمويل التنمية. ويمكن أن تصبح ''طريقة'' الشراكة هذه على نحو مطرد الخاصية المميزة للبحث عن مبادرات جديدة لتمويل التنمية وتنفيذها'' (E/2008/7، الفقرة ١). وفي خضم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية القائمة، من المهم مواصلة دعم الجهود المبذولة في إطار هذه الطريقة الجديدة للتعاون الإنمائي الدولي، في ضوء روح الإبداع التي انطلقت من توافق الآراء بشأن تعزيز التنمية على الجانب المتعلق بجمع الإيرادات وإمكانية توليد تمويل واسع النطاق. ويمكن أيضا لسمات هذا النهج أن تؤدي دوراً هاماً في التصدي لمسألة توفير المنافع العامة العالمية، ومن ضمنها، على سبيل المثال، التصدي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ.

٢ - وقد تحققت النتيجة الملموسة الأولى في إطار التمويل المبتكر مع نشر تقرير لجنة لانداو عن حلول التمويل المبتكر للتنمية لعام ٢٠٠٤. وبهذه المناسبة، أصدر رئيسا فرنسا والبرازيل إعلانا مشتركا بشأن ''العمل على مكافحة الجوع والفقر'' في الأمم المتحدة. ودعا هذا التقرير إلى الشراكة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو من أجل التصدي للتحديات والمخاطر المشتركة التي تواجهها البشرية جمعاء. وحدَّد جدوى المصادر المالية الجديدة من قبيل رسوم التكافل والآليات القائمة على السوق التي يمكن تنسيقها دولياً، على أن يجري تنفيذها على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠٠٥، قام ٧٩ رئيس دولة بالتصديق على الإعلان المتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية في الأمم المتحدة. وأعيد النظر بصورة منتظمة في هذا الإعلان الرفيع المستوى خلال دورات الجمعية العامة، بناءً على دعوة الفريق الرائد المعني برسوم التكافل لتمويل التنمية، الذي تغير اسمه في أيار/مايو ٢٠٠٩ ليصبح الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية (المشار إليه فيما بعد باسم ''الفريق الرائد'').

(١) تقرير المؤتمر الدولي عن تمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٣ - ولقد اكتملت الآن المرحلة التجريبية - ووضعت عدة آليات ويجري التخطيط لآليات جديدة خارج نطاق الأنشطة الأولية في قطاع الصحة. وتتضمن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية اليوم طائفة كبيرة من أنواع الآليات المختلفة. ولا تقتصر هذه المصادر على الضرائب، بل تشمل التبرعات والآليات القائمة على السوق وضمانات القروض وكذلك الرسوم. وهي تتسم بالثبات وطول الأجل، وتكمِّل المعونات الحكومية الرسمية، وهي موجهة نحو توسيع تقاسم فوائد العولمة.

٤ - وبرزت أيضاً جهات فاعلة جديدة. فقد استقطب موضوع التمويل المبتكر اهتماماً دولياً كبيراً، لا سيما من خلال الأنشطة التي اضطلعت بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل الدولي المبتكر لنظم الصحة، وكذلك الفريق الرائد. ويشكل الفريق الرائد الذي يجمع البلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية منتدى موحدا لمختلف المبادرات والأفكار الجديدة. وقد أدى في الواقع هذا الإطار الجديد إلى تعزيز التكافل الدولي مع السعي لتصحيح الآثار السلبية للعولمة وأوجه قصور الأسواق وتيسير التعاون الدولي على نحو غير مسبوق. ويأتي التمويل المبتكر في طليعة عمليات إعادة التفكير في التعاون الإنمائي الدولي. وقد أنشئت فرقة عمل رفيعة المستوى لاستكشاف الإجراءات التي تتيح تعزيز المساعدة الدولية خلال هذه الفترة المتأزمة وتقديم توصيات في هذا الشأن. ويتعين حماية الاستثمارات في القطاع الاجتماعي بغض النظر عن التقلبات الاقتصادية. وقد قدمت فرقة العمل المعنية بالتمويل الدولي المبتكر، التي يشترك في رئاستها رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس البنك الدولي، توصيات خلال الجلسة العامة السادسة للفريق الرائد المعقودة في باريس في ٢٩ أيار/مايو، لجمع أموال إضافية من أجل ١٠٠ مليون من أكثر سكان العالم ضعفاً الذين لا يزالون يعيشون في براثن الفقر نتيجة للأزمة الغذائية التي سبقت التراجع الاقتصادي. وفي إطار متابعة الاهتمام الرفيع المستوى الذي أولي لموضوع التمويل الابتكاري من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل الدولي المبتكر لنظم الصحة والفريق الرائد أنشئ مؤخراً، ''فريق المبادرات الثماني التمويل المبتكر الرائد لتحقيق العدالة'' من أجل مواصلة تعزيز التمويل المبتكر[٢]. ويرتبط هذا الفريق ارتباطاً وثيقاً بعمل الأمم المتحدة. وهدفه هو الجمع بين أكثر المبادرات الواعدة القائمة حالياً في مجال التمويل المبتكر بغرض تبادل الخبرات،

(٢) الآليات الثماني لفريق المبادرات الثماني هي التالية: مرفق التمويل الدولي للتحصين الذي أنشئ لدعم التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والمرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد)، والتزامات السوق المسبقة للقاحات، ومبادرة ''تحويل الدين إلى نفقات صحية'' للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومشروع منتجات، والمبادرة المسؤولة في مجال الاستثمارات الاجتماعية للوكالة الفرنسية للتنمية، واستخدام إيرادات سوق الكربون، ومؤسسة الألفية للتمويل الابتكاري من أجل الصحة.

والعمل على أساس مجموعة مشتركة واحدة من الرسائل لتعزيز المبادرة الحالية لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل الدولي المبتكر لنظم الصحة والفريق الرائد، وتمهيد السبيل لمبادرات جديدة، وتنسيق توجيه الأموال من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن على أرض الواقع. ويكتسب ذلك أهمية خاصة لأنه يشكل جزءاً من مناقشة عامة متعلقة بالهيكل المتطور للصحة والحاجة إلى خفض تكاليف المعاملات.

٥ - التكافل بصفته أساساً للتعاون الدولي في جمع الموارد - التكافل الإنساني من السمات الرئيسية لإطار التمويل المبتكر للتنمية. ويشترك المجتمع الدولي ككل في السعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد شجع إطار المصادر المبتكرة للتمويل كلا من البلدان المتقدمة النمو والنامية على الاشتراك في اقتراح آليات تمويل جديدة وتنفيذها على نحو غير مسبوق.وينطوي إطار التمويل المبتكر للتنمية على عنصر قوي يتعلق بالشراكة والتصميم وصنع القرار على نحو مشترك بين البلدان النامية والمتقدمة النمو في ما يتعلق بجمع الموارد، بينما يشدد نهج التمويل التقليدي على الشراكة فقط في استخدام المورد. وعلى هذا، فإن من سماته الرئيسية أن يستمر تنفيذ آليات مثل فرض رسوم على تذاكر الطيران في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء في جميع أنحاء العالم.

٦ - ويمكن ملاحظة هذه السمة أيضاً في الشراكات الجديدة الناشئة عن إطار التمويل المبتكر، والتي يشكل الفريق الرائد مثالاً عليها. ومع انضمام بلدان أخرى إلى هذا الجهد بمقترحاتها المتعلقة بآليات التمويل، برزت مجموعة متنوعة من الأفكار الخلاقة. وينطوي بالفعل المثال الأصلي للمصادر المبتكرة لتمويل التنمية الوارد في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري والمتعلق بتوفير ''مخصصات حقوق السحب الخاصة للأغراض الإنمائية'' على سمة التعاون في ما يتعلق بجانب جمع الإيرادات لتمويل التنمية. ويفي بهذه السمة أيضاً المشروع الذي بادرت النرويج بإنشائه فيما يتعلق بأثر تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة على التنمية، والذي يمكن في إطاره توفير موارد تفوق بمقدار عشرة أضعاف تقريباً مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغراض الإنمائية.

٧ - إمكانية التنبؤ والاستدامة الطويلة الأجل - لطالما شكل تقلب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أحد مواطن الضعف في نظام المساعدة الدولية. ومن مميزات آليات التمويل المبتكر أنها تساعد في تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل. فعلى سبيل المثال، لا ترتبط الرسوم الدولية التي تحصّل على السفر الجوي والموجهة نحو هدف محدد متفق عليه بالعمليات السياسية في البلدان المانحة. وينطبق ذلك أيضاً على المبادرات المقترحة الأخرى، مثل اقتراح فرض ''ضريبة على معاملات تحويل العملة''. ومن الابتكارات الرئيسية اتخاذ إجراءات

وطنية متضافرة ومنسقة دولياً من أجل جمع الموارد لغرض متفق عليه عموماً. ويمكن أن تتأتى هذه الرسوم من الأنشطة التي لديها أثر دولي مشترك والأنشطة العالمية التي تستفيد من العولمة، مثل السفر الجوي أو معاملات تحويل العملة. وبالتالي، يتيح هذا النهج وسيلة لتحديد التمويل الطويل الأجل لأغراض التنمية.

٨ - معالجة إخفاقات السوق - من السمات الهامة الأخرى للتمويل المبتكر معالجة ما يسمى بإخفاقات السوق. وإلى جانب مرفق التمويل الدولي للتحصين، توجد حالياً عدة مقترحات، تتعلق على وجه الخصوص بالتخفيف من آثار تغير المناخ، ويمكن أن يزداد عددها في المستقبل. فالقطاع الخاص لا يقدم خدمات كافية لتوفير الأدوية وتمويل البحوث في مجال مكافحة الأمراض الاستوائية بسبب تشديده على العائدات القصيرة الأجل. وبفضل التعاون دولياً وتوليد التمويل اللازم عن طريق إصدار السندات التي تدر عائداً معقولاً، يجري بصورة ابتكارية معالجة إخفاق السوق المترتب على تباين النتائج بمرور الوقت (حيث لا تكون إحدى النتائج هي النتيجة المثلى على الأجل الطويل على الرغم من أن السوق يشير إلى عكس ذلك على الأجل القصير).

٩ - المشاركة على نطاق أوسع من الحكومات الوطنية - لقد أدى إطار التمويل المبتكر للتنمية إلى حشد المشاركة في الجهد الدولي للتمويل على نطاق أوسع من الحكومات الوطنية واجتذب الحكومات دون الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمواطنين العاديين. ويشارك أيضاً كل من البلديات والحكومات الإقليمية والمؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية مشاركة ملموسة في عدة مشاريع بموجب إطار المصادر المبتكرة لتمويل التنمية.

١٠ - وقد انبثق الزخم الأصلي لهذا الإطار التمويلي المتوسع والجذاب من الإدراك بأنه يتعين مضاعفة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية بغرض تحقيق الأهداف المحددة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وحث توافق آراء مونتيري المذكور أعلاه جميع البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ إجراءات ملموسة للوصول بمستويات تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما يعادل ٠,٧ من ناتجها القومي الإجمالي. ومنذ عام ٢٠٠٢، اعترضت تحقيق هذه الأهداف أوجه قصور كبيرة. وبموجب إطار مونتيري، هناك اتفاق عام على أن توسيع نطاق التمويل المبتكر لا يعفي البلدان المتقدمة النمو من مسؤولياتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فالإسهام الإيجابي الذي يمكن لإطار التمويل المبتكر للتنمية القيام به يتمثل في تعزيز التكافل الدولي من خلال إجراءات ملموسة تتماشى مع الحشد الهائل للإرادة السياسية اللازمة من أجل الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. ونظراً إلى حتمية تغير المناخ التي

يواجهها المجتمع الدولي، يكتسي نوع التكافل الذي يجسده التمويل المبتكر للتنمية أهمية أكثر من أي وقت مضى.

١١ - لقد آن الأوان لتوحيد الجهود من أجل تعميق العمل التحليلي المتعلق بالتمويل المبتكر واستمرار الحشد والتوعية على الصعيد الدولي. وقد أصبح الفريق الرائد منبراً رئيسياً لتبادل الأفكار بشأن التمويل المبتكر. فقد جمعت هذه المبادرة ممثلين من ٥٥ بلداً عضواً من جميع أرجاء العالم، ومن المنظمات الدولية والمجتمع المدني، ووسعت كثيرا من نطاق تنسيق جميع الجهود المتصلة بالتمويل المبتكر.

ثانيا - الآليات المبتكرة المعمول بها لتمويل التنمية

١٢ - شهدت المساعدة الإنمائية الدولية، منذ مؤتمر مونتيري، تنوعا ملحوظا في مجموعة الأدوات، التي يشار إليها عادة على أنها ''مصادر مبتكرة للتمويل''، وذلك بسبب وجود فهم أفضل للتحديات والمخاطر التي تواجهها البلدان النامية، في تصديها للعقبات التي يتم تحديدها، بهدف تحقيق آثار إنمائية محددة.

١٣ - ويمتد مفهوم الابتكارات الآن إلى أشكال متنوعة من قبيل الصناديق الاستئمانية العالمية المواضيعية، والضمانات العامة، وآليات التأمين، والآليات المالية الدولية التعاونية، واستثمارات رؤوس الأموال، والسندات المرتبطة بالنمو، والقروض المعاكسة للدورات الاقتصادية، وأنظمة توزيع الخدمات البيئية العالمية، والتمويل البالغ الصغر والتمويل المتوسط الحجم وخلافه. ولا يزال تكييف تلك الأدوات وفقا للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأوجه ضعفها وأوجه عدم كفاءة الأسواق المحددة جيدا، يشكل أحد التحديات المستمرة التي تواجه التمويل الإنمائي. وقد أُحرز تقدم كبير في ما يتعلق بالإنجازات العملية والتعبئة الدولية منذ ذلك الحين وحظيت المصادر المبتكرة لتمويل التنمية باعتراف على أعلى المستويات في عدد من البيانات المتعددة الأطراف.

١٤ - ومنذ مؤتمر مونتيري تجرى إلى حد كبير عمليات البحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية وتجريبها والترويج لها في إطار مجموعات من البلدان يتسع نطاقها بسرعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عين رئيس فرنسا فريقا عاملا يُعنى بالتبرعات المالية الدولية الجديدة، نُشر تقريره في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أنشأ رئيس فرنسا، بالاشتراك مع رئيسي كل من البرازيل وشيلي وبالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، فريقا تقنيا يُعنى بابتكار آليات للتمويل، هو ''الفريق المعني بالعمل على مكافحة الجوع والفقر''، انضمت إليه فيما بعد كل من إسبانيا وألمانيا والجزائر. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حظي

الإعلان المتعلق بالعمل على مكافحة الجوع والفقر الذي صدر خلال اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في نيويورك، بتأييد ١٠٧ بلدان.

١٥ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، انضم رؤساء الدول والحكومات في نيويورك إلى الجهود الدولية المبذولة، إذ قام ٧٩ بلدا بتأييد الإعلان المتعلق بالمصادر المبتكرة لتمويل التنمية، الذي شاركت في تقديمه كل من إسبانيا وألمانيا والبرازيل والجزائر وشيلي وفرنسا.

١٦ - ودعا رئيس فرنسا إلى عقد اجتماع آخر في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، أُنشئ خلاله فريق آخر أكبر عددا، هو الفريق الرائد المعني برسوم التكافل لتمويل التنمية، الذي أرسى أول إطار مؤسسي للإجراءات العملية. ويتمثل هدف الفريق الرائد في حشد تأييد المجتمع الدولي، أولا لمسألة فرض رسوم على تذاكر الطيران، الأمر الذي بدأ تنفيذه في فرنسا تموز/يوليه ٢٠٠٦، وثانيا لمواصلة بحث إمكانية فرض رسوم تكافل مماثلة، ومصادر مبتكرة أخرى ممكنة للتمويل والترويج لذلك. وقد انضم ما مجموعه ٤٤ بلدا للفريق الرائد، وأعرب ١٧ بلدا في مؤتمر باريس عن عزمه على فرض رسوم تكافل على تذاكر الطيران. ويضم هذا الفريق الآن ٥٥ بلدا عضوا و ٣ بلدان بصفة مراقب، فضلا عن منظمات دولية كبرى من بينها البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات غير حكومية. وللفريق الرائد أمانة دائمة في باريس وتجري رئاسته بالتناول كل ٦ أشهر، وقد تولى الرئاسة كل من البرازيل والنرويج وجمهورية كوريا والسنغال وغينيا وفرنسا. وعُقدت جلسات عامة للفريق في كل من برازيليا وأوسلو وسول وداكار وكوناكري وكان أحدثها في باريس في أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٧ - وقد تسنى من خلال الأنشطة التي يقوم بها الفريق الرائد (أو ''الفريق التجريبي'' كما يُعرف أيضا وفقا للترجمة الفرنسية) تحديد عدة مجموعات من المبادرات، هي: رسوم التكافل على الأنشطة العالمية التي تُفرض على الصعيد الوطني لكن في إطار من التنسيق الدولي، وآليات التمويل المسبق القائمة على الأسواق المالية، وإن كانت مدعومة بضمانات عامة أو تأييد عام، والتسهيلات التي تقدمها السلطات العامة للحصول على تبرعات من القطاع الخاص من خلال الحوافز الضريبية والتسهيلات التقنية، وبصفة عامة الأدوات التي يمكن أن تحقق موارد تُضاف إلى تلك المتأتية من المساعدات الرسمية والأسواق. وتشمل مصادر التمويل المبتكرة الملموسة التي تمت دراستها حتى الآن تحت رعاية الفريق: فرض الضرائب على معاملات تحويل العملة، وعلى تجارة الأسلحة، وعلى انبعاثات الكربون، وإنشاء مرفق للتمويل الدولي، والأخذ بالتزامات السوق المسبقة، وفرض ''رسوم تكافل''

على سلع من قبيل تذاكر الطيران الدولي. وتعزيز جهود مكافحة التهرب الضريبي والتحويلات المالية غير المشروعة، واستحداث يانصيب عالمي.

١٨ - وقد انتقلت الآن مجموعة من المبادرات من خانة النقاش إلى خانة الفعل. فمنذ عام ٢٠٠٦، تم تجريب عدة آليات أثبتت كفاءتها بالفعل، لا سيما في مجال الصحة. وكانت أولى تلك الآليات المبادرة الدولية التي أطلقت في صورة تبرع يُسدد مع رسوم تذاكر الطيران الدولي على سبيل التكافل. وفي عام ٢٠٠٦. استحدث رئيس فرنسا ووزير خارجيتها في ذلك الحين، بالاشتراك مع رئيس البرازيل وحكومات كل من شيلي والنرويج والمملكة المتحدة، رسما صغيرا على تذاكر الطيران، بحيث يمكن أن يساعد إجمالي المساهمات في زيادة عدد الأشخاص الذين يحصلون على علاج ينقذ حياتهم من أمراض نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وتخفيض أسعار الأدوية والتحاليل، وتسريع وصولها إلى من يحتاجونها. و لم يكن للرسوم المفروضة على تذاكر الطيران، والتي حُملت على الركاب الذين يقلعون من المطارات الواقعة في أراضي البلدان التي تنفذ هذا النظام، أي تأثير محسوس على الطيران الدولي، ومن ثم فهي تمثل مصدرا ثابتا للتمويل. أما التبرعات التي تُحصَّل على الصعيد الوطني فيتم بعد ذلك تنسيقها دوليا كي تخصص في معظمها، للمرفق الدولي لشراء الأدوية، الذي يهدف إلى تخفيض أسعار علاج الملاريا والسل ونقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال آلية تؤثر على كل من العرض والطلب. وعن طريق تمويل المرفق، يقوم المانحون، ومن بينهم دول ومؤسسات خاصة، بتزويد هذا المرفق العالمي، لشراء الأدوية بقدرة شرائية كبيرة، الأمر الذي يمكنه من التفاوض للحصول على تخفيض يتراوح بين ٢٥ في المائة و ٥٠ في المائة على أسعار الأدوية، بما في ذلك الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، التي يتم إرسالها بعد ذلك إلى البلدان التي تكون في مسيس الحاجة إليها. ويؤدي المرفق دورا هاما أيضا، من خلال تأمين عائدات مستدامة ويمكن التنبؤ بها لشراء الأدوية، في التأثير على المصنفين، وحثهم على الاستثمار في عمليات البحث والتطوير الحاسمة المتعلقة بأدوية ما كان سيجري إنتاجها بغير ذلك.

١٩ - وتشير التقديرات إلى أن الرسوم المفروضة على تذاكر الطيران تحقق ٢٢٠ مليون يورو سنويا في جميع أنحاء العالم، وقد مكنَّت فرنسا من إدرار مبلغ إضافي قدره ١٦٠ مليون يورو للمساعدة التقليدية حتى الآن. ومنذ بدء تطبيق تلك الرسوم، انضمت ٢٩ حكومة إلى فرنسا في المساهمة في تمويل المرفق، مما يحقق ٣٠٠ مليون دولار تقريبا سنويا - دون التأثير سلبا على صناعة الطيران. وكان المرفق قد أُنشأ رسميا، خلال اجتماع للجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ووُقع أيضا اتفاق الاستضافة مع منظمة الصحة العالمية .

٢٠ - وما زال الترويج للرسوم المفروضة على تذاكر الطيران يشكل أولوية بالنسبة للفريق الرائد الذي أنشأ فرقة عمل من بلدان أفريقية في كوناكري لحشد أكبر عدد ممكن من الدول في القارة من أجل فرض رسوم التكافل هذه، وفقا للظروف الخاصة لكل بلد.

٢١ - وينظر حاليا المروجون لتلك الرسوم في فكرة إضافية، هي: جمع مبالغ صغيرة للغاية على نحو طوعي بحت من عدد كبير من المسافرين عن طريق الجو في جميع أنحاء العالم. وسيشكل هذا الأمر طفرة من نواح ثلاث: الأولى هي أن التبرعات لن تقتصر على المانحين من البلدان المتقدمة، والثانية أن استمرارها لن يكون قائما على تبرعات ملزمة، وإنما على إضافة عدد كبير من التبرعات الصغيرة؛ والثالثة أن آليات الدفع الآلي أو عن طريق الإنترنت هي التي ستحكم النظام - ومن ثمة ستنخفض تكاليف جمع الأموال إلى ما يقرب من الصفر. ونظرا لأن مثل هذه المبادرات من المرجح أن تحقق، أولا وقبل كل شيء تدفقا إضافيا للموارد يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، فمن المرجح أن تتطور الأدوات المبتكرة أكثر فأكثر في هذا الاتجاه الواعد للغاية، استجابة للاحتياجات الناشئة لموارد إضافية ويمكن التنبؤ بها في مجالات أخرى عديدة. علاوة على ذلك، تهدف مؤسسة الألفية التي أُنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، إلى وضع وتنفيذ آليات مبتكرة للتمويل من أجل دعم الأهداف الإنمائية الثلاثة للألفية المتعلقة بالصحة. وتقوم حاليا مؤسسة الألفية للتمويل المبتكر للصحة بوضع آلية مبتكرة لجمع الأموال ستيسر على كل مسافر تقديم تبرع بالغ الصغر للمرفق، من أجل المساعدة في مكافحة الأزمات الصحية الخطيرة المتمثلة في الأمراض المعدية التي تهدد أكثر سكان العالم ضعفا. وقد قدم المرفق رأس المال التأسيسي لمؤسسة الألفية، وسيكون المرفق المتلقي الرئيسي للأموال التي يتم جمعها. ويدير مؤسسة الألفية مجلس مكون من ممثلين للجهات المانحة والحكومات المتلقية، ومنها فرنسا والمملكة المتحدة والبرازيل وشيلي والنرويج وممثلين للبلدان الأفريقية والأسيوية؛ وممثلين للمنظمات غير الحكومية المتخصصة في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وجماعات المصابين بالأمراض؛ ومؤسسة بيل وميليندا غيتس.

٢٢ - وكان مرفق التمويل الدولي للتحصين هو ثاني مشروع ناجح. وقد أقيم بناء على مقترح تقدمت به المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٣ لإنشاء المرفق الدولي للتمويل، وفي عام ٢٠٠٥، ناشد الأمين العام المجتمع الدولي القيام بذلك. وفي أعقاب مؤتمر مونتيري، روجت المملكة المتحدة لمبادرة ”مرفق التمويل الدولي الكبير“ من أجل جمع أموال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل تلك المبادرة نهجا مختلطا يجمع بين المصادر العامة والمصادر الخاصة في نموذج مبتكر للتمويل. وتقوم الفكرة على إصدار سندات تعتمد على تعهدات ملزمة قانونا من قبل المانحين لمدة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ عاما. وتهدف هذه الوسيلة لجمع الموارد،

عن طريق التخصيص المبكر لتدفقات المساعدات الطويلة الأجل، إلى تأمين موارد ثمينة على مدى فترة زمنية محددة وتحقيق قدر كبير من التمويل يسمح بإحراز تقدم سريع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وقد أُنشئ مرفق التمويل الدولي للتحصين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وشارك في إنشائه كل من إسبانيا وإيطاليا والنرويج والسويد ومؤسسة بيل وميليندا غيتس جنبا إلى جنب مع فرنسا والمملكة المتحدة. وانضمت جنوب أفريقيا إلى هذه البلدان في آذار/مارس ٢٠٠٧ وتُجرى محادثات لدعوة بلدان أخرى إلى الانضمام. ويشمل هذا النهج آلية للتمويل المسبق واسعة النطاق تقوم على السندات المضمونة. ويتم جمع الأموال عن طريق إصدار سندات على أساس تعهدات الجهات المانحة، سواء كانت بلدانا أو مؤسسات خاصة. وتصدر تلك السندات بشكل دوري على أساس الخطة التي يتم وضعها عند التوقيع على التعهدات ويتم شراؤها من أسواق المال. وبذلك يمكن التنبؤ بتدفقات الأموال واستخدامها على نحو مباشر في مشاريع القطاع الصحي.

٢٤ - وتطرح الالتزامات المالية السيادية غير القابلة للإلغاء في إطار مرفق التمويل الدولي للتحصين بوصفها تدفقات نقدية متزايدة على مدى ٢٠ عاما مما يمكنها من الحصول على تصنيف AAA الخاص بالجدارة الائتمانية. وقد تعهد المانحون بتقديم ما يقرب من ٤ بلايين يورو على مدى ٢٠ عاما لتمويل برامج للتحصين في البلدان النامية. وقد تحولت الآن فعليا تعهدات الحكومات على مدى العشرين عاما إلى مبالغ نقدية، بعد بيع السندات في أسواق رؤوس الأموال. وأدى أول إصدار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى جمع بليون دولار من سند قياسي عالمي وما يوازي ٢٢٠ مليون دولار من إيداع لدى مستثمرين يابانيين في مجال تجارة التجزئة في آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي عالم اليوم تُثار فيه علامات استفهام حول الدعم المادي، يعد هذا الدعم بنّاء إلى أقصى مدى.

٢٥ - ويهدف مرفق التمويل الدولي للتحصين خلال الأعوام العشرة المقبلة إلى جمع أربعة أضعاف المبلغ الذي تم جمعه عند إصدار سندات عام ٢٠٠٦ في أسواق رؤوس الأموال أي ما يكفي لدعم تحصين نصف بليون طفل من خلال حملات مكافحة أمراض الحصبة والتيتانوس والحمى الصفراء. ومن المتوقع أن يزيد المرفق إنفاقه بما يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار سنويا حتى عام ٢٠١٥ من خلال إصدار سندات عائمة بقيمة ٤ بلايين دولار في أسواق رؤوس الأموال من أجل تمويل برامج التحصين عن طريق صندوق التحالف العالمي للقاحات والتحصين في ٧٠ من أكثر البلدان فقرا في العالم في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥.

٢٦ - ويقوم صندوق التحالف العالمي للقاحات والتحصين بإدارة الأموال واعتماد الموارد لمشاريع التحصين المشهود بنجاحها. وقد أحدث إطار التمويل المبكر للتحصين بالفعل تحولاً في قدرات الصندوق حيث تم فعلا توزيع كامل المبلغ الذي جمع في السنتين الماضيتين، وقدره ١,٢ بليون دولار، على برامج التحصين. ففي عام ٢٠٠٧ وحده تم صرف مبلغ ٨٦٢ مليون دولار لمختلف برامج التحصين وبرامج تحسين النظم الصحية مثل مبادرة اللقاح الخُماسي. ويمكن لهذا الجهد أن ينقذ أكثر من ٥٠٠ مليون طفل في المستقبل. كما يجري تنفيذ أنشطة أخرى لمكافحة الحصبة والحمى الصفراء والشلل والتيتانوس الذي تحدث الإصابة به أثناء الميلاد.

٢٧ - ويمثل المشروع الثالث المعروف ''بالتزامات السوق المسبقة''، الذي اقتُرح منذ بضع سنوات في أوساط الدوائر الأكاديمية، نهجاً آخر ذا صلة يجمع بين أدوات السوق والتمويل العام. ففي عام ٢٠٠٥ عرضت إيطاليا مفهوم التزامات السوق المسبقة على شركائها في مجموعة الثمانية في سياق تمويل البرامج الصحية، باعتباره عنصرا حاسما في مكافحة الفقر. وساهم التقرير الأول المتعلق بالتزامات السوق المسبقة، الصادر في عام ٢٠٠٥، في اجتذاب قدر كبير من الاهتمام، ووافقت مجموعة الثمانية على إجراء دراسة أوسع لجدوى هذه الالتزامات. وبعد ذلك بقليل بدأت عملية تحضيرية طويلة ومعقدة لترجمة الفكرة إلى واقع، شارك فيها البنك الدولي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين واليونيسيف من خلال توفير الخبرة الفنية التقنية. وانعقد الاجتماع التقني الأول المتعلق بالتزامات السوق المسبقة في روما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بمشاركة بلدان مجموعة الثمانية، وتم الاتفاق حينئذ على مشروعٍ تجريبي لمكافحة المكورات الرئوية، وهي بكتريا تؤدي إلى الالتهاب الرئوي المميت، ولا تزال تتسبب في وفاة ١,٦ مليون شخص في السنة معظمهم من الأطفال.

٢٨ - والمنشود من التزامات السوق المسبقة هو معالجة أوجه النقص في الأسواق الصيدلانية ولا سيما في حالة أفقر البلدان، وذلك بإقامة شراكات تعاقدية بين المانحين والشركات الصيدلانية لتركيز البحوث على الأمراض المهملة وتوزيع الأدوية بأسعارٍ ميسورة. وبموجب التزامات السوق المسبقة، تلتزم الحكومات المانحة بتوفير الأموال لضمان أسعار اللقاحات عند إنتاجها مما يساهم في وجود سوقٍ نشط في المستقبل. وتوفر تلك الالتزامات أيضا حوافز لإنتاج اللقاح الملائم للبلدان الفقيرة.

٢٩ - وتلا إعلان إيطاليا إقامة مرفقٍ لالتزامات السوق المسبقة لإيجاد لقاح جديد ضد المكورات الرئوية الإعلان في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في روما عن تعهدات بلغ حجمها ١,٥ بليون دولار، وهو الحجم الموصى به للبرنامج التجريبي لالتزامات السوق المسبقة من

أجل إنتاج لقاحات ضد المكورات الرئوية، وذلك من طرف ستة مانحين (إيطاليا والمملكة المتحدة وكندا والنرويج والاتحاد الروسي ومؤسسة غيتس). وبالرغم من توافر لقاح ضد المكورات الرئوية حالياً فإنه لا يشمل السلالات الرئيسية النشطة في البلدان النامية. وإذا نجح هذا المسعى فيمكن التعجيل بإدخال اللقاحات المضادة للمكورات الرئوية في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع لمرفق الالتزامات المذكور أن يحفز الاستثمار من جانب شركتين أو ثلاث من الشركات المتعددة الجنسيات وشركة واحدة على الأقل في أحد البلدان الناشئة لاستحداث لقاحاتٍ جديدة وإنتاجها على نطاق كبير وترخيصها واستخدام تكنولوجيات من الجيل الثاني تكون أكثر كفاءة في إنتاج اللقاحات المتناسبة مع احتياجات البلدان النامية. وتم أيضا التوصل إلى توافقٍ في الآراء بشأن الهيكل المؤسسي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، من أجل استضافة أمانة التزامات السوق المسبقة.

٣٠ - وقد تحققت خطوة كبيرة بإنشاء صندوق التحالف العالمي للقاحات والتحصين والمرفق الدولي لشراء الأدوية. ويقوم حاليا كل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين بتمويل نسبةٍ متزايدة من عملهما من هذه الموارد. ويتعين زيادة هذه المشاريع التجريبية إلى مداها الأقصى وقد تم التأكيد على هذه المسألة أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في إطار الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من خلال إعلان العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر والإعلان المتعلق بالمصادر المبتكرة لتمويل التنمية، وإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بالتمويل الدولي المبتكر لنظم الصحة.

٣١ - وأُعلنت في برلين في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ آلية تمويل مبتكرة أخرى تتعلق بالصحة عُرفت بمبادرة تحويل الديون إلى مدفوعات توجّه لأغراضٍ صحية. وكان الهدف من مبادرة الصندوق العالمي هذه أن تساعد في تخفيف الضغط على موارد البلدان النامية، وذلك بتحويل حصصٍ من مطالبات الديون القديمة المترتبة عليها إلى موارد محلية جديدة لأغراض الصحة. فبموجب اتفاقاتٍ يتم التفاوض بشأنها على أساسٍ فردي، يتنازل الدائنون عن جزءٍ من حقوقهم في استرداد القروض بشرط قيام البلد المستفيد باستثمار الموارد المحررة في برامج الصندوق العالمي المعتمدة.

٣٢ - وكانت ألمانيا أول جهة دائنة ''رائدة'' في مبادرة تحويل الديون إلى مدفوعات توجّه لأغراض صحية، وذلك بالتزامها بتوفير ٢٠٠ مليون دولار من الأموال المحوّلة على هذا النحو بحلول عام ٢٠١٠. وتم أيضا توقيع أول اتفاق للمقايضة بين ألمانيا وإندونيسيا بمناسبة طرح مبادرة تحويل الديون إلى مدفوعات توجّه لأغراض صحية، وتم من خلال ذلك الاتفاق

توفير ٥٠ مليون دولار لتمويل الاستثمارات العاجلة في خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية اللازمة لإنقاذ الحياة، والأنشطة الصحية العامة التي تستخدم نظم الصندوق العالمي. وأُبرم اتفاق آخر من ذلك النوع بين ألمانيا وباكستان بمبلغ ٤٠ مليون دولار أثناء المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي انعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتجري الآن مناقشاتٌ لإبرام اتفاقاتٍ إضافية تشمل تحويل مبلغ ٧٥ مليون دولار أسترالي من الديون المتعلقة بائتمانات الصادرات التجارية. واستناداً إلى المفاوضات الجارية لتحويل الديون إلى مدفوعات توجّه لأغراض صحية، سيجري بحلول عام ٢٠١٠ في إطار مقايضات الديون توليد مبلغ ٤٥٠ مليون دولار إضافي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتبشر التوقعات بإمكان مضاعفة هذا المبلغ بحلول عام ٢٠١٥، وذلك مع انضمام مجموعة إضافية من الدائنين والبلدان المدينة المتعثرة للبرنامج.

٣٣ - ويهدف نوع آخر من الابتكار إلى إحداثِ آثارٍ منتظمة في مجال تغيّر المناخ، وهو مجموعة الأدوات الضريبية التي تجري دراستها حالياً. فالتشبع بالكربون ونضوب الوقود الأحفوري، وهما تحديان بيئيان رئيسيان لكوكبنا، لم يدرجا بعد بشكل كافٍ في نظام التسعير. فبالرغم من ارتفاع سعر الوقود الأحفوري على مدى العقود القليلة الماضية، فإنه لا يزال منخفضاً ويتسم بدرجة عالية من التقلب تحول دون إمكانية تغيير الاختيارات الخاصة. ويمكن لضرائب الكربون أن تساعد في إحداث تغييراتٍ منتظمة بزيادة تكلفة الانبعاث. وقد استحدث الاتحاد الأوروبي في إطار ”مجموعة الطاقة والمناخ“ الجديدة التي وضعها آليةٍ للعطاءات تخص حقوق انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وسوف تُوزّع العائدات على الدول الأعضاء بشرط تخصيص نسبة ٢٠ في المائة على الأقل من هذه العائدات لسياساتٍ تشجع مصادر الطاقة المتجددة. ويمكن للمجموعات الإقليمية الأخرى أن تنضم إلى هذا الترتيب أو تقوم بوضع ترتيباتٍ مماثلة.

٣٤ - وسيكون العمل الجماعي الدولي عنصرا حاسما في تعبئة استجابة فعالة ومنصفة بشأن المستوى المطلوب لمواجهة تحدي تغير المناخ. ويهدف الاتحاد الأوروبي من خلال مجموعته الخاصة بالمناخ والطاقة إلى المساهمة في تمويل إجراءات ترمي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولا سيما عن طريق أسواق الكربون في سياق اتفاق دولي أوسع لتحقيق الهدف الاستراتيجي، الذي أكده المجلس الأوروبي، والمتمثل في الحد من الزيادة العالمية في متوسط درجات الحرارة، بحيث لا تزيد عن درجتين مئويتين بالمقارنة بمستويات ما قبل عصر الصناعة. وفي هذا السياق، يشكل وجود استراتيجية دولية للاستثمار في الطاقة عنصرا حاسما في جهود تغير المناخ. ومثلما لاحظ المجلس الأوروبي، فسوف تحدد الدول الأعضاء وفقا للاحتياجات الدستورية والمتعلقة بالميزانية الخاصة بكل منها كيفية استخدام الإيرادات المتأتية

من بيع الحصص المسموح بها في إطار نظام تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي. وأعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في استخدام نصف هذا المبلغ على الأقل لاتخاذ إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتفادي اجتثاث الأحراج وتنمية موارد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، فضلا عن تشجيع التكنولوجيات الأخرى التي تساهم في الانتقال إلى اقتصاد مأمون ومستدام منخفض الكربون من خلال وسائل منها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير. ويمكن صرف جزء من الأموال المتأتية على التمكين من الاضطلاع بأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وتمويل تلك الأنشطة ضمن الإطار الذي قد ينبثق من مؤتمر كوبنهاغن بنهاية عام ٢٠٠٩.

٣٥ - ومن النماذج الأخرى للمشاريع الابتكارية مشروع الدفع مقابل الخدمات البيئية الذي وُضع لتوجيه الموارد إلى البرامج التي تحقق منافع عامة مرغوبة. وبدأ بعض هذه المشاريع العمل بالفعل على المستوى المحلي في مناطق مختلفة من العالم بشأن مجموعة من الخدمات البيئية. وتتيح هذه المشاريع لمستهلكي المنافع العامة التعويض عن جزء من التكاليف التي يتحملها المسؤولون عن إنتاجها أو حفظها. فعلى سبيل المثال، يمكن لمستخدمي مياه المصب القادمة من المنبع في إحدى الغابات بعد تنقيتها دفع تعويض لمن يقومون بإدارة هذه الغابات لضمان التدفق المستدام لهذه الخدمة في المستقبل، ويمكن تصور أن يجري الدفع من خلال أدوات مماثلة مقابل تقديم خدمات بيئية عالمية مثل حفظ الغابات المدارية بواسطة بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا والبرازيل. ويمثل ترتيب آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو ترتيبا مماثلا يسمح للبلدان الصناعية أو المؤسسات التجارية التابعة لها التي التزمت بالحد من غازات الدفيئة أن تستثمر في مشاريع للحد من الانبعاثات في البلدان النامية كبديل عن الإجراءات الأكثر تكلفة للحد من الانبعاثات في بلدانها.

٣٦ - واستشرافاً للمستقبل، يدعو مؤتمر الدوحة الحكومات إلى أن تواصل في السنوات الست القادمة الجهود الابتكارية لتمويل التنمية. وتحتاج الحكومات لإيجاد طرق مبتكرة لاستغلال أسواق رأس المال الخاص. ومن بين ست ابتكارات مالية بارزة تم استحداثها حتى الآن هناك اثنان هما التزامات السوق المسبقة وتحويل الديون إلى مدفوعات توجّه لأغراض صحية، يجري تمويلهما من موارد القطاع العام. وهناك ثلاثة نهج تنبثق أساسا من التدفقات التجارية للقطاع الخاص. فرسوم التذاكر تُفرض ويجري على تذاكر المسافرين جوا. وتأتي الإيرادات النابعة من تراخيص تبادل حقوق إطلاق انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في ألمانيا من الصناعة، فيجري بذلك تحويل ''الضرر العام'' إلى ''منفعة عامة'' من الناحية المالية. وتمثل آليات القطاع الخاص هذه، التي يعد بعضها إلزاميا وبعضها الآخر طوعيا، إضافة

حقيقية. ومن خلال الدعم المقدم من الميزانية، تشكل الصناديق والبرامج الاستئمانية المواضيعية، مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية وآلية التنمية النظيفة، بضعا من الأدوات الجديدة التي تم وضعها لتمويل الجهود المتكررة الطويلة الأجل للتعاون بين الدول الصناعية والدول النامية. ونظرا لأن هذه المنتجات تماثل مشاريع تعبئة الموارد، فمن المرجح أن تستمر في الوجود وأن تشكل جزءا من السياسة العالمية العامة الآخذة في الظهور.

٣٧ - ومنذ البداية، وجّه الفريق الرائد الاهتمام إلى التدفقات المالية غير القانونية من البلدان النامية. وطلب من النرويج في اجتماعه العام الذي انعقد في سيول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قيادة فرقة عمل دولية لتقييم حجم هذه التدفقات وأثرها على التنمية وتوضيح الإطار القانوني القائم والمعوقات التي تواجه فعاليته وتحديد الجهات الفاعلة في هذه الظاهرة وطريقة عملها وتحديد الشركاء المحتملين والأدوات الإضافية المتعلقة بالسياسات. ومثلما تمت ملاحظته في إعلان كوناكري الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فإن ''أموالا ضخمة كان يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية تختفي من خلال التهرب الضريبي والسبل غير القانونية الأخرى في الشمال والجنوب''. وتشكل هذه المشكلة العالمية خطورة بصفة خاصة لأقل البلدان نموا لأنها تحرمها من الموارد اللازمة لتمويل الخدمات العامة والاستثمار.

٣٨ - وأكد الفريق الرائد في هذا الصدد الصلة المباشرة بين التدفقات غير المشروعة وتمويل التنمية وحدد هدفا يتمثل في ضمان إتاحة حصة منصفة من الموارد العالمية لأشد الناس فقرا، ولا سيما في البلدان النامية. وتقرر أيضا أن تعمل فرقة العمل مع شركاء جدد من خلال فرقة عالمية جديدة ضمن البرنامج العالمي للسلامة المالية تحت إدارة النرويج والفريق الرائد ومشاركة بلدان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى الراغبة. وعُقد الاجتماع الأول لفرقة العمل الجديدة في واشنطن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ حيث حدد الفريق الرائد أولوياته لعدد من الاجتماعات الدولية القادمة.

٣٩ - ويؤيد الفريق الرائد أيضا مبدأ التضامن الرقمي الذي كانت السنغال أول من دعا له. والهدف مما يسمى بالضريبة التضامنية البالغة نسبتها ١ في المائة الموجهة لتمويل صندوق التضامن الرقمي هو سدّ الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والأخرى النامية، التي تمثل عائقا كبيرا للتنمية. وسوف تعتمد هذه الآلية على التزام طوعي من جانب أية مؤسسة عامة أو خاصة لإدخال هذا المعيار في دعوتها لتقديم عطاءات بشأن عقود عامة يتم إبرامها في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ولاحظ المؤتمر العالمي المعني بالتضامن الرقمي الذي انعقد في ليون بفرنسا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الطابع الرائد للقانون الذي أصدره

برلمان السنغال في عام ٢٠٠٨، والذي أرسى هذه المساهمة الطوعية، ودعا جميع البلدان إلى دعم الأهداف الواردة في مشروع الاتفاقية الدولية للتضامن الرقمي.

ثالثا – مبادرات التمويل المبتكر للتنمية الجاري تطويرها

٤٠ – إن الاهتمام المتنامي بإعمال إطار مصادر التمويل المبتكرة والخبرة المتزايدة في هذا المجال يسلطان الضوء على ثلاثة جوانب مهمة بالنسبة لمستقبل هذا النهج غير المألوف إزاء التعاون الإنمائي الدولي.

٤١ – ففي المقام الأول، كشفت دراسة الإطار المذكور عن إمكانات النُهج المبتكرة فيما يتعلق بالإنفاق لأغراض التنمية، وهي النُهج التي تواكب الآن الابتكارات القائمة في مجال حشد التمويل. ففي مجال دعم توفير اللقاحات، يتيح التدخل التصدي لأوجه عدم كفاءة الأسواق بشكل يسمح أيضا بالتغلب على القيود التي يفرضها تباين الدخل فيما بين البلدان. والواقع أن تطبيق الإطار لمواجهة تحديات أخرى، مثل تغير المناخ، يبشر بالخير لكون الفجوات الماثلة هي نفسها من حيث ضعف الأسواق وتفاوت القدرات.

٤٢ – وفي المقام الثاني، فإن البلدان كافة وغيرها من الأطراف المنخرطة إلى حد كبير في الإطار المتعلق بتوسيع نطاق هذه الآليات ونشرها في مجالات أخرى تقر بالتحدي الماثل في هذا الميدان. فمصادر التمويل المبتكرة يمكن أن تولد المزيد من التمويل لأغراض التنمية استنادا إلى وحدة الغايات وإلى نموذج للتعاون الدولي لا سابق له على مدى التاريخ. وسيستلزم التوصلُ إلى سبل تكفل نشر هذه الأنشطة والتوسع فيها الاستفادةَ من الخبرات الفنية وزيادة الجهد السياسي المبذول.

٤٣ – وفي المقام الثالث، ثمة حاجة إلى تعزيز جهود التنسيق وأنشطة الاتصالات فيما بين الآليات القائمة لتقوية كل منها على نحو منفرد وتكوين توافق متنام للآراء بشأن النهج المعتمد. وتدلل تجارب السنوات القليلة الماضية على التأثير العميق للأفكار الفردية التي يجري تطويرها لتصبح مقترحات قابلة للتنفيذ في سياق الإطار العام. وسيؤدي تسليط الضوء على هذه الجهود إلى تكثيفها.

٤٤ – وتعد زيادة الأطراف الفاعلة المشاركة في الإطار أولوية هامة في الوقت الحالي. وتجري متابعة مقترحات متنوعة تتعلق بالتبرعات المدفوعة في منافذ السداد. ومن الأفكار الملموسة في هذا المجال التبرع بدولار واحد على صفحات الإنترنت التي تقدم خدمات حجز غرف الفنادق وتذاكر الطيران وغير ذلك من خدمات الشراء على شبكة الإنترنت. وسيجري تنفيذ هذه الفكرة عن طريق إعمال آليات تمويل مبتكرة، مثل التبرعات التضامنية

لصالح مؤسسة الألفية، تتيح لملايين آخرين فرصة تقديم التبرعات بأن يختاروا دفع مساهمة قدرها دولاران عند شرائهم تذاكر طيران.

٤٥ - وهناك طائفة عريضة من المقترحات المتعلقة بالتمويل المبتكر، غير أنها تتباين فيما يبدو تباينا كبيرا من حيث حجم التأييد السياسي الذي يلقاه كل منها. وتتمثل المهمة الواجب أداؤها الآن في تحديد أكثر المقترحات جدوى وواقعية من حيث سرعة التنفيذ وإدرار الإيرادات، وفي تركيز الاهتمام والجهود على الصعيد الدولي على تطوير تلك المقترحات لكي تصبح أنشطة عملية ملموسة. ويُستشف توافق الآراء المتزايد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (انظر الوثيقة A/55/1000) الذي طلب الأمين العام إعداده قبل انعقاد مؤتمر مونتيري. فقد أشار التقرير في عام ٢٠٠١ إلى أن مصادر التمويل المبتكرة يمكن أن تشمل فرض ضريبة على معاملات تحويل العملة، و/أو على الانبعاثات الكربونية، و/أو استئناف العمل بمخصصات حقوق السحب الخاصة، و/أو إنشاء منظمة دولية للضرائب. والواقع أن هذه الأفكار يمكن أن تكون نقاطا إرشادية يُهتدى بها لتحديد نطاق الأولويات القريبة المدى في هذا المجال.

٤٦ - ضريبة معاملات تحويل العملة - تعتبر هذه الضريبة من حيث مفهومها خَلَفاً لضريبة توبين التي اقتُرح فرضها للمرة الأولى في السبعينيات من القرن الماضي كوسيلة للحد من التقلب في تدفقات رأس المال عبر الحدود بغية تقليص المخاطر الناجمة عن أزمات أسعار الصرف. والضريبتان متطابقتان من حيث الوعاء الضريبي وآليات التحصيل، إلا أنهما تختلفان من حيث الغرض من كل منهما ومعدلها المقترح. ففي حين أن معدل ضريبة توبين كان ينبغي أن يكون مرتفعا بقدر كاف بحيث يؤثر على سلوك سوق الصرف الأجنبي، فإن معدل الضريبة على تجارة العملة ينبغي أن يكون ضئيلا لكي يتسنى جمع الأموال دون تعطيل المعاملات في الأسواق. وثمة تباين كبير بين تقديرات الإيرادات المتأتية من فرض الضريبة على تجارة العملة يُعزى إلى اختلاف المعدلات المقترحة للضريبة المذكورة، وتتراوح هذه الإيرادات التقديرية بين ٢٤ و ٣٠٠ بليون دولار سنويا. وبالنظر إلى ضخامة حجم المعاملات الدولية التي تقدر بما مجموعه تريليون دولار يوميا، فإن فرض رسوم على معاملات الصرف الأجنبي، حتى وإن كانت ضئيلة للغاية، يمكن أن يدر البلايين دون التأثير على الأسواق. فمن المقدر مثلا أن فرض ضريبة منسقة على جميع العملات الرئيسية نسبتها ٠,٠٠٥ في المائة سيؤدي إلى جمع ما لا يقل عن ٣٣ بليون دولار سنويا. والأهم من ذلك أن هذه الضريبة ستؤدي إلى زيادة أرباح المتعاملين بما لا يزيد على نقطة أساس واحدة، وتقليل حجم المعاملات بنسبة ١٤ في المائة وهي نسبة تقع في حدود نطاق التغير في حجم المعاملات في الآونة الأخيرة ولا تسبب أي تعطيل لأسواق الصرف الأجنبي العالمية. وقد أشارت تقديرات إلى أن هذه

الضريبة إذا فُرضت فقط على المعاملات بدولار الولايات المتحدة مقابل جميع العملات الأخرى، ستأتي بإيرادات سنوية تبلغ ٢٨,٤ بليون دولار. وإذا فُرضت ضريبة منسقة على اليورو والجنيه الإسترليني معا دون سواهما، فستأتي بإيرادات قدرها ١٦,٥ بليون دولار؛ أما إذا فُرضت الضريبة على اليورو فقط، فستأتي بإيرادات قدرها ١٢,٣ بليون يورو.

٤٧ - وهكذا، فإن ضريبة تجارة العملة مصدرٌ واعد لتوفير التمويل المستقل والمستقر للتنمية. ويعكف الفريق الرائد منذ تشكيله على دراسة هذا المشروع بوصفه آلية تمويل مجدية من الناحية الاقتصادية وقابلة للتنفيذ من الناحية الفنية فضلا عن أنه يعتبر، على حد قول جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية السابق، في مؤتمر باريس الدولي للتضامن والعولمة ''استغلالا لجزء بسيط من الثروة الجديدة التي نتجت عن عملية العولمة ومنها حصة كبيرة تفلت من النظم الضريبية للدول''. وهناك إمكانات هائلة تكمن في استخدام هذه الضريبة مع وعاء ضريبي عالمي واسع النطاق للاستجابة للاحتياجات العالمية مثل التخفيف من أثر تغير المناخ والمشاريع الإنمائية الدولية الأساسية.

٤٨ - ضرائب الانبعاثات الكربونية - إن ضرائب الانبعاثات الكربونية لا تساعد فحسب على الحد من انبعاثات الكربون، بل إنها تولد أيضا دفقا من الإيرادات من شأنها أن تكون عنصرا مكملا للمساعدة الإنمائية الرسمية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء، وللصناديق العالمية التي تتصدي للتحديات الملحة من قبيل تغير المناخ والنزاعات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه الضرائب يمكن، رهنا بمعدلها، أن تدر إيرادا داعما للتنمية يصل إجماليه حسب التقديرات إلى ٧٥ بليون دولار سنويا، إلا أن حصة كبيرة من هذا الإيراد قد يتعين استخدامها لمساعدة المتأثرين بذلك من عمال وصناعات من أجل التخفيف من التكاليف التي يتكبدونها للتقليل مما ينجم عن أنشطتهم من انبعاثات كربونية. وقد جاء، على سبيل المثال، في اقتراح قدمته الحكومة السويسرية أن فرض رسم يقدر بدولارين على كل طن من ثاني أكسيد الكربون من شأنه أن يدر حصيلة تناهز ٤٨ بليون دولار سنويا. ولكن بالنظر إلى المكاسب الكبيرة التي ستنشأ عن اتخاذ إجراء الآن بشأن هذه ''الأوجاع العالمية''، فإن فرض رسم أعلى يمكن أن يشكل تنبيها للأسواق يأتي في حينه للتشجيع على الإسراع بوتيرة الابتكار واعتماد تكنولوجيات نظيفة.

٤٩ - وقد فرض كل من السويد وفنلندا وهولندا والنرويج في التسعينيات من القرن الماضي ضرائب على الانبعاثات الكربونية. ونظر الاتحاد الأوروبي في فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية تغطي الدول الأعضاء وذلك قبل بدء نظامه لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات في عام ٢٠٠٥، كما أن أستراليا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا تنظر

جميعها في فرض ضرائب مماثلة. واقترح صندوق النقد الدولي مؤخرا فرض ضريبة عالمية موحدة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، باعتبار ذلك أكثر السبل كفاءة للتصدي لتغير المناخ بالمقارنة بالرقابة المباشرة أو وضع معايير للأداء. وتبين، وفقا للحسابات التي أجراها الصندوق، أنه إذا طبقت البلدان كافة هذه الضريبة في عام ٢٠١٣، فسيبلغ سعر الكربون ٨٦ دولارا للطن الواحد بحلول عام ٢٠٤٠ فيما يقابل زيادة قدرها ٠,٢٧ دولارا في سعر غالون البترين عن مستوياته الحالية، وإيرادا متأتيا من الضريبة على ثاني أكسيد الكربون قدره ٧١ دولارا عن الطن الواحد. وتشير التوقعات إلى أن نسبة الإيرادات الإجمالية المتأتية من هذه الرسوم المفروضة على الانبعاثات الكربونية ستتراوح بين نسبة ضئيلة في عام ٢٠٢٠ قدرها ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وما يزيد على ٣ في المائة في عام ٢٠٦٠. بيد أن عيب النهج العالمي يكمن في أن البلدان الأفقر ستتحمل ضرائب تعادل نسبتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي عدة أضعاف معدل الضريبة في البلدان المتقدمة النمو. وبناء على ذلك، سيكون من الضروري على أقل تقدير إجراء تحويلات مالية عبر الحدود لمساعدة البلدان النامية على التكيف في ظل هذا السيناريو. ويُضاف إلى ذلك أن وضع نظام عالمي موحد لفرض هذه الضريبة من شأنه أن يلقي بأعباء ثقيلة على كاهل الأسر المعيشية المنخفضة الدخل التي تتبع استراتيجيات للتعامل مع ارتفاع الأسعار في الأسواق قد تزيد من الضرر البيئي. ويعتبر فرض الضرائب على الانبعاثات الكربونية، كوسيلة للتخفيف من أثر تغير المناخ وكأداة ضريبية، خيارا من الأنسب تنفيذه في الاقتصادات المتطورة.

٥٠ - ومن الممكن، لأغراض توفير التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره، الاستناد إلى الديناميات التي انبثقت عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ والمعقود في بالي في عام ٢٠٠٧ علاوة على مؤتمر تغير المناخ المقرر أن تعقده الأمم المتحدة في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩ وذلك لوضع ضريبة دولية للانبعاثات الكربونية يُتفق عليها بناء على اعتبارات بيئية ويكون هيكلها تجسيدا ملائما لمبدأ المسؤوليات المتفاوتة على أساس القدرات.

٥١ - التقليل من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية - أطلقت الأمم المتحدة، بدعم مالي من النرويج، خطة للبلدان التي توجد بها غابات مدارية تَصْدر بموجبها أرصدة كربونية دائنة قابلة للتداول يتم الحصول عليها عند إنقاذ الأشجار وزراعتها. وتشتري هذه الأرصدة البلدان الساعية إلى الالتزام بحدود الانبعاثات الكربونية المأذون لها بها. وبما أن نسبة ٢٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ تُعزى، حسب التقديرات، إلى عمليات إزالة الغابات، فإن تدفقات التمويل يمكن أن تكون ذات شأن، لا سيما بالنسبة لأفريقيا وإندونيسيا حيث توجد غابات مدارية مهددة بالزوال. ومن المقدر

أن يبلغ تدفق التمويل إلى البلدان المشاركة ما مجموعه بليون دولار سنويا. وثمة اقتراح بديل تقدمت به المملكة المتحدة ينطوي على دفع الأموال للبلدان الواقعة في المناطق المدارية حسب مساحة الغابات بها. وبصرف النظر عن النظام الذي سيُعتمد في نهاية المطاف، فإن هناك اتجاها واضحا يتمثل في زيادة الروابط على مدى العقد المقبل بين التدخلات المتعلقة بتغير المناخ وتدفقات التمويل لأغراض التنمية.

٥٢ - حقوق السحب الخاصة - تصدر الاستجابةَ المتعددة الأطراف للأزمة العالمية الحالية خيارُ استئناف العمل بمخصصات حقوق السحب الخاصة بغية توفير السيولة العالمية إضافة إلى أصول احتياطية دولية مستقرة. وكانت حقوق السحب الخاصة قد استحدثت أصلا لتكون أصولا احتياطية دولية جديدة يديرها صندوق النقد الدولي. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، دعت بلدان مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي إلى إصدار ما يعادل ٢٥٠ بليون دولار في شكل حقوق سحب خاصة جديدة يجري تخصيصها بما يتناسب مع حصص المساهمة الحالية في الصندوق.

٥٣ - ومن وجهة نظر فنية خالصة، لا تنطوي مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة على تكاليف مباشرة تتكبدها البلدان المتقدمة النمو. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى، فإن إمكانية استخدامها لأغراض التنمية حظيت بالاهتمام منذ فترة تعود إلى صدور تقرير لجنة براندت في عام ١٩٧٠. ومع هذا، لم يجر تنفيذ التعديل الرابع الذي اقترح في عام ١٩٩٧ إدخاله على اتفاقية صندوق النقد الدولي رغم تأييد ١١١ بلدا من البلدان الأعضاء في الصندوق له وذلك لعدم اكتمال نسبة الـ ٨٥ في المائة المطلوبة لسريان التعديل. وبمقتضى ذلك التعديل، كان من المفترض مضاعفة المخصصات التراكمية لحقوق السحب الخاصة لتبلغ ٤٢,٨ بليون من حقوق السحب الخاصة.

٥٤ - وتشير البحوث إلى أن استخدام حقوق السحب الخاصة كمُكمِّل للمعونة ولتوفير المنافع العامة العالمية لا يخل بالاستقرار الدولي؛ بل إن الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة دلل على أن تقليل الاعتماد على عملة بلد واحد كوحدة للحساب ولتوفير السيولة العالمية يمكن بالفعل أن يحسن من استقرار النظام. ومن الممكن توجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان المثقلة بالديون في المقام الأول بحيث يتسنى لها التقليل من أعباء ديونها دون أن يكون ذلك رهنا بشروط الجهات الدائنة.

٥٥ - ويمكن لإيجاد سبل أكثر اتساما بالطابع الرسمي لاستخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة في تمويل التنمية وتنفيذ أنشطة معاكسة للدورات الاقتصادية لإحلال الاستقرار على الصعيد الدولي، بما في ذلك تخصيص قدر أكبر من حقوق السحب الخاصة للأعضاء الممثلين

تمثيلا ناقصا في الفترة الحالية، أن يساهم في عملية الإصلاح الجارية لإدارة وظائف الصندوق. وفي مثال على ذلك، من شأن الإصدار السنوي لحقوق سحب خاصة بحد أقصى يبلغ ١٠ في المائة من حصص المساهمة المُجمعة أن يدر حصيلة قدرها ٢٠ بليون من حقوق السحب الخاصة. وإذا استُخدم هذا الإصدار السنوي لتمويل التنمية، مع تبرع الدول المتقدمة النمو بحصصها، فسيأتي بحصيلة إضافية من التمويل المخصص للتنمية تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ بليون دولار تقريبا.

٥٦ - التعاون الضريبي الدولي - في حلقة دراسية عن منظورات التمويل المبتكر في ظل المشهد الاقتصادي العالمي الجديد عقدتها منظمةُ التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ في باريس، ذكر الأمين العام للمنظمة، أنخيل غارسيا، أن ''التمويل المبتكر ينبغي أن يساهم في تعزيز قدرات الإدارات الضريبية في البلدان النامية؛ هذا هو 'التحدي الجديد' في ميدان السياسات الإنمائية''. وسيكون للعمل الذي قامت به المنظمة في الآونة الأخيرة في مجال مكافحة التهرب الضريبي في العالم دورٌ في مساعدة تلك البلدان على التصدي لاستخدام الملاذات الضريبية لكي يتسنى لها تقليص العجز في إيراداتها. ومن الصعب قياس أثر النظم الضريبية الأكثر شفافية على الاقتصادات النامية، غير أن تقديرات بعض المنظمات غير الحكومية تشير إلى أنه قد يتراوح بين ٥٠ و ٢٥٠ بليون دولار سنويا. وينبغي أن يكون التعاون الدولي المعزز في مجال الضرائب عنصرا حاسم الأهمية في نظام عالمي أكثر فعالية لوضع ضوابط للقطاع المالي. وفي إعلان الدوحة الذي يمثل الوثيقة الختامية للمؤتمر، طلبت الحكومات تحديدا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في توطيد الترتيبات المؤسسية القائمة، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وهذا النشاط الذي تضطلع به الأمم المتحدة يساعد البلدان النامية على حشد الإيرادات العامة من خلال توثيق التعاون الدولي في مجالات منها على سبيل المثال مكافحة التهرب الضريبي، وعن طريق تعزيز الإدارة الضريبية وفرض الضرائب على الخدمات واستغلال الموارد الطبيعية. ومن شأن تعزيز إمكانات وأهمية التعاون الدولي في المسائل الضريبية أن يوطد هذا التعاون، وأن يكون مكملا للالتزام الإضافي الذي قطعته الحكومات ويقضي بتحسين إيرادات الضرائب عن طريق تحديث النظم الضريبية، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب، وتوسيع نطاق الوعاء الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي على نحو فعال. وأفضل السبل إلى تعزيز توافق الآراء بشأن معايير التعاون في المسائل الضريبية الدولية هو اللجوء إلى المحافل العالمية مثل الأمم المتحدة. وتعد مشاركة وزراء المالية على هذا المستوى من مستويات رسم السياسات أمرا حاسما في هذا المضمار، وينبغي النظر في إنشاء لجنة حكومية دولية

لتنسيق عملية وضع المعايير في مجال التعاون الضريبي على نحو ما اقترحته مؤخرا لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالإصلاحات في النظام المالي والنقدي الدولي.

٥٧ - وبينت آليات التمويل المبتكرة ما لها من إمكانات كبيرة لإكمال المعونة الإنمائية التقليدية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك رغم محدودية الأثر الكمي المترتب عليها. فقد حشدت الآليات المذكورة منذ عام ٢٠٠٦ تمويلا إضافيا يناهز بليوني دولار ونصف. وهكذا، فإن هناك حاجة حقيقية إلى تكثيف التمويل المبتكر كمصدر مكمل لتمويل التنمية يتسم بقدر أكبر من الاستقرار ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل، وذلك على نحو ما أكده الفريق الرائد في جلسته العامة السادسة المعقودة في باريس يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥٨ - لقد حان الوقت لكي نعمل انطلاقا من هذه الخبرات الثرية المستمدة من الآليات التمويلية المبتكرة القائمة وأن نوسع دورها في هيكل المعونة العالمي عموما وأثرها الإنمائي على أرض الواقع. وستتبين في هذا الصدد أهمية العمل الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام مع فريق المبادرات الثماني/التمويل المبتكر الرائد لتحقيق العدالة المنشأ حديثا. ويتناول هذا العمل الآليات الرئيسية القائمة بغية تبادل أفضل الممارسات، وتعزيز الجهود الحالية وتنسيقها، وحشد دعم الجمهور للمزيد من المبادرات الجديدة.

٥٩ - إن التمويل المبتكر عنصر هام في البنية المعقدة والمتغيرة للمساعدة الإنمائية، وقد أصبح في السنوات الأخيرة على درجة كبيرة من التعددية وشاملا للكثير من الخيارات. فهو يشمل صناديق وبرامج عالمية، ومؤسسات، ومنظمات غير حكومية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومساهمات من مؤسسات خيرية وتبرعات، إضافة إلى مانحين جدد. لذا، فإنه من الضروري كفالة توفير قدر واف من الشفافية والمساءلة والفعالية فيما يتصل بزيادة الموارد الناجمة عن مشاريع التمويل المبتكر واستخدامها، وذلك اتساقا مع الجهود الرامية إلى إصلاح هيكل المعونة الدولية.